على الجبهة المصرية ، لرفض فكرة الانسحاب من الحدود الاردنية بالذات . . . ومفهوم لماذا طلب في هذا السياق ، الامتناع عن ممارسة أية دبلوماسية سرية »(٥٢) .

الاطار العام للاتصالات :

تجمع البيانات والتصريحات الرسمية الاسرائيلية ، على ان الاردن هو الشريك في أية مفاوضات مقبلة مع اسرائيل . وبذلك ظلت الحكومة الاسرائيلية منسجمة مع خطها السياسي العام ، الذي انتهجته ازاء هذه المسألة طوال الفترة السابقة على حرب تشرين .

غير أنه بفضل الواقع المادي والسياسي الناجم عن حرب تشرين ، وجدت اسرائيل نفسها مدعوة لاعادة النظر في قضية التسوية السياسية المؤجلة من جانبها مع الاردن . وتحت ضغط الوقائع المادية والسياسية نفسها ، وجدت اسرائيل ان عملية تأجيل التسوية مع الاردن ، قد لبت موضوعيا الفرصة لبروز عناصر فلسطينية جديدة لا تخدم الحل الاردني المقبول بتحفظ من جانب اسرائيل ، ونعني به مشروع المملكة العربية المتحدة .

من هنا ، نستطيع ان نفهم الاطار العام للاتصالات الاردنية ـ الاسرائيلية في الفترة التالية لانعقاد المرحلة الاولى من مؤتمر جنيف ، بأنها محاولة من الطرفين لجس النبض أولا والتعرف على البدائل والخيارات المحتملة لكل منهما . وقد أكدت هذا الفهم صحيفة « هآرتس » الاسرائيلية ، في معرض اشارتها لتلك الاتصالات ، بقولها : « وفي المقابلتين جرت كما يبدو محادثات استطلاعية غير ملزمة ، بهدف اختبار الفوارق بين موقفي اسرائيل والاردن ، بشأن امكان فصل القوات والتسوية الشاملة ، وما اذا كان بالامكان سد الفجوة »(٥٣) . وعلى ذلك فان هذه الاتصالات قد جرت ضمن محاولة لـ « سد الفجوة » القائمة بالفعل بين موقف كل من اسرائيل والاردن . وفي محاولتنا للتعرف على مدى « الفجوة » هذه ، واختبار امكانية سدها ، فان ذلك يستلزم بالضرورة التعرف على المحددات الاساسية لكلا الموقفين .

ففي **الجانب الاسرائيلي** ، يراوح الموقف السياسي ازاء الضفة الغربية وامكانية التسوية مع الاردن ، ضمن عدد من التحديدات الاسرائيلية ، التي لم تتبدل رسميا برغم ضغط الواقع الجديد الناجم عن حرب تشرين . وهي :

١ ـ منظمة التحرير الفلسطينية ليست طرفا في أية مفاوضات مقبلة داخل اطار مؤتمر جنيف . وقد عبرت اسرائيل عن موقفها هذا بوضوح شديد في مختلف المناسبات . وكان آخر تحديد رسمي وملزم للحكومة الاسرائيلية بهذا الموقف ، البيان الذي قدمته حكومة اسحاق رابين للكنيست ونالت بموجبه الثقة البرلمانية . فقد ورد في ذلك البيان : « وترفض اسرائيل دعوة ممثلين عن منظمات التخريب والارهاب كمشتركين او كمراقبين [في مؤتمر جنيف] ، ولن تجري حكومة اسرائيل مفاوضات مع منظمات الارهاب ، التي هدفها المعلن تدمير دولة اسرائيل »(٥٤) .

٢ ـ الدولة الفلسطينية محل رفض بات من قبل الحكومة الاسرائيلية . ففي البرنامج السياسي ـ الانتخابي ، الذي تقدم به حزب العمل والتجمع العمالي الحاكم لخوض انتخابات الكنيست الثامنة ، في نهاية العام ١٩٧٣ ، تم الالتزام بشكل واضح بهذا المبدأ كمركن اساسي في البناء السياسي للتسوية مع الاردن . وفي الفترة الاخيرة اعادت حكومة رابين التزامها به ، في البيان الذي تقدمت به لنيل الثقة من الكنيست(٥٥) .

٣ ـ التنازل عن الضفة الغربية ، يعقب عملية استفتاء عام تجريه الحكومة